في صلب الموضوع

رفقا بعوائل ضحايا الإرهاب

عبد الزهرة المنشداوي

العوائل التي ذهب ابناءها ضحايا للعمليات الارهابية يكاد يكون معظمها من العوائل الفقيرة التي كانت تعتمد على ما يكسبه الضحية من قوت يومي لها لكي تستمر في حياتها وتعيش على امل تحسن الوضع الامني العراقي والارتفاع بالمستوى المعاشي الذي وعدت به الدولة.

من كون ان معظم التفجيرات حدثت في اسواق شعبية تكتظ بصغار الباعة من اصحاب البسطات او اصحاب العربات على الارصفة فهؤلاء هم من استسهل الارهاب والارهابيين الايقاع بهم فنداء الحياة عندهم اقوى من الموت الذي يلوح به اعداء الشعب لذلك تراهم يشكلون التحدي الذي يغيض زمر المسلحين التي تريد ان تطفئ عندهم شعلة الحياة.....

ما يهم قوله ان عوائل الضحايا كانت تنتظر من الدولة وبالاخص من الدوائر ذات العلاقة تفهما اكثر للاوضاع التي تعيشها بعد ان فقدت معيلها او احد افراد العائلة خاصة في مجال صرف التعويضات لضحايا الارهاب والمقررة بمبلغ مليونين ونصف المليون ومع التحفظ على مقدار هذا المبلغ البسيط والذي نجزم بانه غير كاف لمصاريف الماتم الذي تقيمه العائلة ومع ذلك فان الكثير من العوائل وجدت نفسها تدور في دوامة الروتين الذي لا حد له ولا نهاية فعلى سبيل المثال ان العائلة المطالبة بمبلغ التعويض تجد نفسها ملزمة بالدوران على دوائر عديدة بدءاً من المستشفى مرورا بمركز الشرطة فالمختار ثم يليه المجلس البلدي ليعقبه مجلس محافظة بغداد والقائمة تطول حتى ورقة القسام الشرعي.

الشعور بالملل والحزن المصاحب لمن يعقب من مثل هذه المعاملة يجعله في وضع نفسي لا يمكن وصفه وهو يدور من موظف الى اخر ومن منطقة الى اخرى. والامر والادهى من كل ذلك ان البعض من هذه العوائل طلبوا منها اوراق التحقيق لدى مركز شرطة يقع في غير المنطقة التي يسكنها الضحية بحجة ان الضحية طاله الارهاب فيها. العوائل في بغداد والتي فقدت احد افرادها في الموصل او كركوك او محافظات الجنوب تخلت تماما عن هذا المبلغ الذي لا يكاد يساوي شيئا بالنسبة لمجهودها الذي تبذله او المصاريف التي تكبدتها. والتي تامل ذلك لا زالت ما بين رواح ومجيء ومع ذلك فانها لم تحصل على شيء يذكر رغم مرور فترة سنة واكثر.

ان الامر برمته يستدعي اعادة النظر في الية منح المبلغ وكذلك في مقدار المبلغ نفسه والذي يجب ان يكون دالا على على مؤاساة الدولة لابنائها فهو في كل الاحوال لم يعد يعني شيئا ولنا ان نقول للمعنيين بهذا الامر رفقا بعوائل الضحايا فالوطنية والانسانية تدعونا الى ان تمييزهم وتسهيل امورهم قدر الامكان.

لقاء سريع مع قائممقام الحلة:

الحلة مخربة بعدما كانت أجمل مدن الفرات

السيد عماد لفتة البياتي قائممقام مدينة الحلة ضيف الصفحة في هذا العدد سألناه عن دور قائمقامية الحلة ومهامها في هذا الوقت فأجاب:

للقائممقامية دور مهم في تقديم الخدمات، لأننا نشرف على مجموع الدوائر الخدمية (البلدية / الماء المجاري / التخطيط العمراني والكهرباء إضافة إلى الحراسات والنزاعات الزراعية) ومن مهامنا سابقا الإشراف على المولدات في الأحياء والتعاون مع المجالس المحلية في المدينة

الخدمات حق للمواطنين

وعن مستوى المقدمة قال:

الخدمات في مدينة الحلة ضعيفة جدا ولاترتقي إلى المستوى الذي يحلم به المواطنون والسبب هو قلة الآليات في دائرة البلدية والتوسع كبير في المدينة، حيث يوجد أكثر من ٨٠ حيا وتوجد أحياء جديدة تعيش بلا ماء وكهرباء ولاتبليط وكأنها مقطوعة تماما عن المركز. وتحتاج البلدية إلى مئات العمال للتنظيف وعدد من الكابسات ومازلنا نتمنى الانتباه لأهمية الخدمات وتقديم دعم استثنائي للبلدية واحلم أن يرى المواطن نشاط الدوائر الخدمية وكل ماقاله مديرو الدوائر الخدمية صحيح وهي بحاجة إلى دعم طموح لتلافي النقص الحاصل في نشاطها الخدمي وخصوصا بلدية الحلة التي تحتاج إلى وعي لوظائفها من قبل المسؤولين ومساعدتها جديا واضرب لك مثلا على مشكلة واحدة في منطقة القاضية التي تقع في قلب الحلة حيث تقوم البلدية بتبليط شوارعها وما حصل في أثناء العمل هو تسريب المواطنين لمياه منازلهم إلى الشوارع ولهذا تأثير كبير في تبليط الشوارع والعمل الآن متوقف لهذا السبب. وهناك مشكلة أخرى لها تأثير كبير على البيئة وهي قيام أصحاب البيوت في أحياء مصطفى راغب والمحاربين والماشطة بتسريب شبكات الصرف الصحي نحو شبكات مجاري الأمطار مما أدى إلى امتلاء مجاري الأمطار وفيضان الأحياء والمدينة غير مخدومة بشبكات المجاري والمحافظة كلها بحاجة لها لاسيما مركز الحلة الطافي فوق بحر المياه الجوفية. وأثرت موجة الأمطار الأخيرة في الأحياء الجديدة والقديمة وتم عزل مناطق كثيرة وتوقفت الدراسة في المدارس ولم تستطع دائرة البلدية والمجاري إلا من سحب المياه في بعض المناطق وخاصة الشوارع الرئيسة ومازال العمل مستمراً لسحب المياه من بعض الأحياء.

التجاوزات كثيرة جدا

وعن التجاوزات على أملاك الدولة والحق العام قال السيد قائممقام مدينة الحلة :- حصل فقدان للضبط بعد سقوط نظام صدام حسين واندفع المواطنون مع غياب الأمن والاستقرار وتعطيل القانون نحو تجاوزات كثيرة متمثلة ببناء الدور والمحال واستغلال الساحات العامة وتوسيع الدور عبر استغلال الأراضي الملاصقة. ونحن نعمل الآن بجد مع شعبة التجاوزات في البلدية ومجلس القضاء لتأشير التجاوزات ونجحنا برفع البعض منها وسنعمل مستقبلا من اجل القضاء على التجاوزات لان الأراضي المتجاوز عليها هي ملك للدولة. وأضاف السيد عماد البياتي مؤكدا شحة المياه الصالحة للشرب بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة وقلة الوقود المجهز لمولدات دائرة الماء، كذلك قدم الشبكات الناقلة مع وجود تكسرات فيها وبخصوص أزمة الكهرباء فهي عامة وليست خاصة بالمحافظة وهناك جهود لتزويد المحافظة بمولدات ديزل.

وعن أزمة الوقود التي تعاني منها المدينة قال: إلى أزمة الغاز والنفط تقع المسؤولية المباشرة على مجلس القضاء الذي يعمل مع مجلس المحافظة في توزيع النفط والغاز وهناك شكاوى كثيرة مع وجود فساد في عمليات التوزيع.

رسالة العدد

مشكلة رواتب حماية منشآت التربية في الديوانية

الديوانية / باسم الشرقي

منذ شهرين لم تتسلم عناصر حماية منشآت التربية في محافظة الديوانية رواتبهم.

قام وفد يمثلهم باجراء مفاوضات مع مجلس المحافظة حول الموضوع وتبين ان اجراءات هذا الامر تتعلق برئاسة الوزراء والمحافظة لاتزال تتابعها.

مراسل الجريدة في الديوانية اكد بأن هناك اجراءات عديدة ستتخذ حول الموضوع المهم الذي يتعلق بمصير نحو(٩٥٠٠)عنصر من منتسبي حماية منشآت التربية في الديوانية بحسب تأكيد الناطق الإعلامي في مجلس محافظة الديوانية غانم عبد دهش وان المجلس ارسل وفداً الى رئاسة الوزراء ورئيس الوزراء بدوره شكل لجنة لتدارس وضع (٩٥٠٠) عنصر من حماية منشآت التربية في الديوانية والذي سيتم لم تثبيتهم على الملاك الدائم للتربية أو تحويلهم الى مؤسسات الدولة الاخرى ومجلس المحافظة بانتظار القرار النهائي من مجلس الوزراء.

وكان منتسبي حماية منشآت التربية في الديوانية قد نظموا تظاهرة في المحافظة طالبوا خلالها صرف رواتبهم التي لم يتسلموها منذ شهرين وايجاد حل مناسب حتى لا تتكرر مستقبلاً..

ما العلاقة بين اللغتين الروسية والانكليزية في مدارسنا

اوجه كلامي هذا الى وزارة التربية و التعليم والى وزير التربية خاصة واتوجه بالسؤال الى متى يبقى اهمالنا للغة الانكليزية قائما الم ندرك بعداهميتها على ابنائنا من خلال واقع انفسنا اولا ومن خلال واقع طلابنا الحالي ومن خلال واقع الحياة التي نعيشها بعد انفتاحنا على العالم واحتكاكنا به الم نعلم ان طلابنا يتخرجون من الكليات وهم ضعفاء باللغة الانكليزية لماذا هذا الضعف الم ندرك ان هناك خطأ اسمه المناهج التعليمية (مناهج اللغة الانكليزية في العراق) ولا اقصد مناهج اللغة الانكليزية في المراحل الابتدائية (سلسلة الرافدين) فهي ترقى الى المناهج العالمية لدراسةاللغة الانكليزية للاجانب في العالم كمناهج جامعة كامبرج لتعليم اللغة الانكليزية للاجانب ومناهج اخرى شبيه لها ولكن اقصد مناهج المرحلة المتوسطة والاعدادية حيث تخلوا عن تنسيق الافكار فهي مبعثرة واقول الف مرة مبعثرة وتبعثر من يدرسها حيث يضطر المدرس الى شرح القواعد والقواعد فقط لكي يتسنى له ابراز مابها من مادة وتمشية مادة مفروضة وليس مساعدة الطالب على استخدام ما موجود من هذه القواعد للحديث والتكلم باللغة الانكليزية وزيادة قابلية الطالب في اللغة الانكليزية على العموم فالاوراق كثيرة والمادة مبعثرة اضافة الى مسؤولية الطالب في المواد الاخرى مما يؤدي الى عدم تركيز الطالب وعدم إتقانه لهذه المادة مع علمي بوجود مناهج متطورة ومنسقة كانت تدرس لمدارس الموهوبين هذه من جهة ومن جهة اخرى فانا اطرح مشكلة اخرى هي اختيار المدرسين لهذه المادة فهل من المعقول ان نضع مدرس خريج لغة اخرى (الروسية مثلا)بعد اخضاعه لدورة بسيطة شهرين او ثلاثة ليدرس مادة اللغة الانكليزية في مدرسة متوسطة مثلا .هل هذايعقل ؟ اقول نعم فقد حدث ذلك في إحدى المتوسطات من قبل وزارة التربية. هل هذا معقول ان يستهان بالجيل وباللغة الانكليزية الى هذا الحد! فمتحدثتكم تضطر الى تصحيح دفتر احد الطلاب .اقصد تصحيح للمدرسة والطالب على حد سواء فاي لغة هذه واي تعليم هذا فكما نعلم ان ركائز التعليم تقوم على ثلاثة. الكتاب اولا ثم المدرس ثانيا والتلميذ وقابليته ثالثا. والكتاب غير جيد والمدرس لايفرق بين الخطأ والصواب وتاه الثالث بين هذين الركيزتين واقصد الطالب. فارجوا قبل كل شئ يا سيادة وزير التربية النظر الى مدرسي اللغة الانكليزية ومعالجة هذا الخطأ الجسيم كمرحلة اولى ثم النظر الى المناهج ومحاولة تعديلها بمثيلاتها مناهج المرحلة الابتدائية (اي سلسلة الرافدين)لكي ننهض بالعملية التعليمية اضافة الى رفد المناهج بكاسيتات للمرحلتين الابتدائية والثانوية عسى ان يتحسن مستوى طلابنا الاعزاء مع الشكر الجزيل.

مدرس ومترجم وولي امر احد الطلبة

صورة وتعليق

اغلاق كيفي للشوارع

من الشارع

استرعى انتباهي حديث دار بين اثنين من المواطنين في احد كراجات النقل حول قيام احد اصحاب السيارات بالاعلان عن وجهته في نقل الركاب ولم يفته ان يعلن عن مقدار الاجرة التي يتوجب على الراكب دفعها وهي اجرة تتصاعد كل يوم باضطراد.

التعليق انصب على القول بان سائق السيارة صار يستغل اي صعود في اسعار الوقود ويجيره الى مصلحته ويتخذ منه ذريعة في رفع سعر الاجرة وان بحسبة بسيطة يمكن اسقاط دعواه التي تقول بان اسعار ارتفاع اسعار الوقود تؤثر على عمله سلبا والذي يحصل ان مادة البنزين التي زيد سعرها مقدار خمسين دينارا عكسها السائق على الراكب وصار لا يستوفي منه الخمسين هذه فقط بل حتم على الراكب ان يدفع سعر الزيادة مضاعفا اربع او خمس مرات.فالى فترة قريبة كانت اغلب سيارات نقل الركاب لا تستوفي اكثر من ٢٥٠ دينارا ما بين اغلب نواحي العاصمة بغداد تصاعدت مع كل زيادة طرأت على اسعار الوقود الزيادات في الاجرة لا تتناسب مع الزيادات الحاصلة في الاسعار والمعمول به ان الخمسين دينارا في سعر اللتر الواحد من الوقود تعني بالتالي زيادة مبلغ ٢٥٠ دينارا في سعر الاجرة. فلو فرضنا ان السائق يقوم بتعبئة سيارته بعشرين لترا من البانزين ازداد فيها سعر اللتر الواحد من ٣٠٠ دينارا الى ٣٥٠ دينارا اي انه سوف يدفع زيادة مجملها ١٠٠٠دينار عن هذه العشرين لترا مبلغ الزيادة والذي قدرناه بالف دينار سوف يستند عليه السائق ويتخذ منه حجة وذريعة ليرفع الاجرة من ٥٠٠ دينار الى ٧٥٠دينارا والذي تستوعب سيارته ١٠ ركاب فانه سوف يجني ربحا مضافا لا يقل عن ١٥٠٠دينار بعد طرح الزيادة بطبيعة الحال وان هذا الربح سوف يجنيه ذهابا وايابا ولعدة جولات اي ان دعوى السائق بان الزيادة في اسعار الوقود اضرت به دعوى لا تؤيدها الوقائع بل العكس هو الصحيح وصار من الثابت ان اية زيادة المستفيد منها السائق والذي يخال لنا بانه يتمنى ان تحدث كل يوم ليستثمرها الاستثمار الامثل وليبقى سيد الموقف يفرض ما يشاء حتى نوعية الشريط الذي في مسجله والذي يجبر فيه الراكب على سماعه وان لم يشأ فكلمة (اتفضل عيني انزل) اصحاب السيارات هذه الايام بلغوا في غلوهم حدا بعيدا وان لاسبيل للمواطن في ايقاف ارتفاع اسعار نقل الركاب غير وضع حدود ونظام ومراقبة من اجل انصاف المواطن الذي صار(جيبه) نهبا لمن شاء من باعة النفط او الغاز وغيرهم ووضع الضوابط كفيل بان يضع الامور في نصابها.

ردود واجابات

الى جريدة المدى الغراء

م / اجابة

تحية طيبة

نشرت جريدتكم بعددها (٨٥٤) الصادر في ١/١٧/ ٢٠٠٧ موضوعاً بعنوان (قصة شارع حي أكد) نود توضيح ما جاء فيه:

هناك جهد خدمي يومي ومستمر لمعالجة المشكلات الخدمية المتعلقة بسحب مياه الامطار عن طريق الاليات العاملة في دائرتنا وبما يجعل المنطقة نظيفة وصحية.

شاكرين تعاونكم .. مع التقدير

ع/ حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والاعلام

م / اجابة

تحية طيبة

نشرت جريدتكم بعددها (٨٥) الصادر في ١/١١/ ٢٠٠٧ موضوعاً بعنوان (تراكم النفايات في محلة ٨٣٤) نود توضيح ما جاء فيه:

بعد اجراء المعاينة الموقعية من قبل الكادر الخدمي والفني للمحلة المذكورة تبين وجود بعض المشكلات الخدمية ويمكن رد ذلك الى الوضع الأمني المتردي في تلك المنطقة ما يؤدي بشكل أو باخر الى تعثر الواقع الخدمي الطموح.

شاكرين تعاونكم .. مع التقدير

ع/ حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والاعلام

م / اجابة

تحية طيبة

نشرت جريدتكم بعددها (٨٣٨) الصادر في ١/٣١/ ٢٠٠٧ موضوعاً بعنوان (بلدية مدينة الصدر وهذه الشكوى) نود توضيح ما جاء فيه:

قامت بلدية مدينة الصدر/١ بمعالجة المشكلات الخدمية المتعلقة بشارع ذي قار قطاع ٥٠ وان العمل مستمر بشكل يومي وبما يجعل المنطقة نظيفة وصحية.

شاكرين تعاونكم .. مع التقدير

ع/ حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والاعلام

اجور النقل..مرة اخرى

لاندري اي جهة تستطيع وقف جشع سواق المركبات الخاصة العاملة في جميع مناطق بغداد حيث اصبحت زيادة الاجور بمثابة هواية يمارسها هؤلاء بعد غياب المراقبة والمحاسبة، والضحية دائماً المواطن المغلوب على امره، حتى اصبحت الزيادات على اجور النقل تتم بين اسبوع واخر وبشكل مضاعف حيث ان اجرة النقل ما بين منطقة البياع والباب الشرقي كانت مطلع هذا العام (٥٠٠) دينار قام سواق مركبات /الكيا/ بزيادتها لتصبح الف دينار دون سبب مشروع.

مكتب المعلومات وبدل الطعام

طالب منتسبي مكتب المعلومات التابع لوزارة الداخلية الحكومة بشمولهم بمخصصات بدل الطعام البالغة (٢١٠) الف دينار واكدوا في رسالتهم اننا جميعاً عسكريين وان ضباطنا ومنتسبينا يتخذون من مراكز الشرطة مكاناً لعملهم هذا جانب والجانب الاخر اننا نتقاضى مخصصات خطورة ٨٠٪ وليس ١٠٠٪ مثل بقية مديريات الشرطة ولا نعرف السبب وعدم شمولنا بالزوجية والاطفال اسوة ببقية المديريات ونحن مشمولين في الانذار ودوام يوم مثل الباقين..

لفيف من منتسبي مكتب المعلومات

من اجل حماية نهر الحلة

بعث المواطن خليل ابراهيم حمدان من الحلة برسالة يشكو فيها من الحال الذي عليه النهر في هذه الايام اذ ان العديد من اصحاب المطاعم والمراكز الصحية والمستشفيات صارت تلقي بنفاياتها على جانبيه مما جعل العوائل التي كانت ترتاده في الماضي لتمضية الوقت على شاطئيه تعزف عن التوجه اليه بسبب تراكم النفايات لذلك يطالب بلدية الحلة بضرورة عمل سياج له والاهتمام بنظافته من خلال منع الاخرين من رمي النفايات.